بيـان مشترك

يجـب على الجيـش اللبنـاني أن يتوقف فورًا عن الاعتقالات التعسفية والترحيل القسري للاجئين السوريين في لبنان

Stand with Syria Japan (SSJ)منظمة غير حكومية مقرها في طوكيو وتعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية في شمال غرب سوريا، ومركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، الذي مقره في بيروت وباريس ويدافع عن حقوق اللاجئين السوريين في لبنان، يعلنان عن بيان مشترك ردًا على استمرار الاعتقالات التعسفية والترحيل القسري للاجئين السوريين من قبل الجيش اللبناني في لبنان. نحن ندين بشدة تصرفات الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني وندعو إلى تعليق فوري للاعتقالات التعسفية والترحيل القسري للاجئين السوريين. وندعو الحكومة اليابانية لاستخدام جميع الوسائل الدبلوماسية لوقف هذا الانتهاك الواضح لقانون حقوق الإنسان الدولي.

منذ بدء حركة الانتفاضة السلمية في آذار / مارس 2011، تعرض السوريون الذين قاموا بالنضال من أجل الحرية والعدالة لقمع وحشي من قبل حكومة النظام السوري، وتعرضوا للقصف الجوي الذي أدى إلى مجازر جماعية، كما تعرض مئات الآلاف من السوريين للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب، إلى جانب ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى بحقهم. يُقدر عدد الأشخاص الذين اضطروا للنزوح من منازلهم بنحو 14 مليون شخص، ويُعد حوالي 6.8 مليون شخص منهم لاجئين في بلدان أجنبية، حوالي 1.5 مليون منهم لاجئون في لبنان[1]، ويبلغ عدد المسجلين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في لبنان[2] 805,326 لاجئ، وهو بلد يحد سوريا من الغرب، ويعيش معظمهم في فقر مدقع[3]. كما يشهد اللاجئون في لبنان صعوبة في تأمين احتياجات أسرهم الأساسية نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي يمر بها البلد، وندرة المساعدات المقدمة لهم، وضعف استجابة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في لبنان لمطالبهم.

من الناحية القانونية، منذ عام 2015، أوعزت الحكومة اللبنانية إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوقف تسجيل اللاجئين السوريين، مما يعني أن الحكومة الآن لا تعترف بحق اللاجئين في وضعهم القانوني بموجب القانون الدولي. وبالتالي، يُعتبر اللاجئون الذين ليس لديهم إذن إقامة مهاجرين غير شرعيين في البلد، مما يعرضهم لانتهاكات مختلفة ويحرمهم من حقهم في العيش بكرامة وسلامة في بلد أجنبي. ليس فقط أن السلطات تعقد الإجراءات المطلوبة لكي يحصل السوريون على إقامة قانونية، بل إنها تعرقل بنشاط وصولهم إلى تلك الإقامات عن طريق رفضها بشكل غير قانوني منح إقامات لأولئك الذين يقدمون جميع الوثائق المطلوبة. نتيجة لذلك، يفتقر أكثر من 80% من السوريين إلى إقامات قانونية.

علاوة على ذلك، أصدرت الأحزاب السياسية اللبنانية ووزراء الحكومة المؤقتة بيانات تحريضية تحرض الشعب اللبناني ضد اللاجئين، مستغلة ملف اللاجئين كوسيلة لتحميلهم مسؤولية التدهور الاقتصادي في لبنان، متجاهلة تمامًا الآثار الضارة لمثل هذه السرديّة على العلاقة بين السكان اللبنانيين واللاجئين السوريين، كما أن الحكومات اللبنانية الحالية والسابقة قد أهملت الحاجة إلى وضع سياسات واضحة لتنظيم إقامة اللاجئين في البلاد[4]. بالإضافة إلى ذلك، تقوم السلطات اللبنانية بنشر معلومات زائفة عن اللاجئين السوريين مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العنف ضدهم.

تستهدف الحملة الأمنية الأخيرة مساكن اللاجئين، وهي تنفيذًا لقرار المجلس الأعلى للدفاع الذي ينص على عودة اللاجئين الذين دخلوا إلى لبنان بشكل غير قانوني بعد 24 نيسان / أبريل 2019. في ظل هذه الظروف، اعتقلت قوات الجيش اللبناني واستخبارات الجيش تعسفيًا 841 لاجئًا سوريًا بين 1 نيسان / أبريل وحزيران / يونيو 2023 وتم ترحيل 365 منهم إلى سوريا قسريًا. 17 من المعتقلين و12 من المرحلين كان لديهم تصاريح إقامة سارية المفعول[5]. وبالتالي يقوم الجيش اللبناني بتنفيذ عمليات الترحيل بغض النظر عمّا إذا كان لدى اللاجئين تصاريح إقامة أم لا.

قد تهدد عمليات الترحيل القسري التزام لبنان باتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1984[6] والتي لبنان طرف فيها[7]. ويتم التبليغ عن ضغوط مفروضة على اللاجئين السوريين لتوقيع بيانات تدعي أنهم يعودون إلى سوريا[8] بشكل طوعي. وهذا يتعارض مع مبدأ عدم الاسترجاع الذي تنص عليه المادة 3 من الاتفاقية[9]. كما يتعارض هذا الأمر مع المادة 14 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن " لكلِّ فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتُّع به خلاصًا من الاضطهاد "[10].

اليوم، اختار اللاجئون السوريون عدم العودة إلى سوريا بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يواجهونها عند عودتهم، بما في ذلك الاعتقال، والتعذيب، والاختفاء القسري، والموت. كما لا يوجد أي ضمان لعودة أسر اللاجئين السوريين من لبنان إلى مناطقهم الأصلية التي فروا منها في سوريا. ومن المهم أن نلاحظ أن سوريا ليست بلدًا آمنًا للاجئين.

حتى تموز / يوليو 2023، لا يزال الاعتقال التعسفي والترحيل القسري للاجئين السوريين مستمرًا في لبنان. لذلك تعرب SSJ وACHR عن قلقهما إزاء سلسلة الإجراءات التي اتخذها الجيش اللبناني، وتحث الجيش والحكومة اللبنانية على وقف الاعتقالات التعسفية والترحيلات القسرية. كما ندعو الحكومة اليابانية لاتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية الممكنة لوقف هذه التجاوزات وحماية اللاجئين السوريين في لبنان.

إلى الحكومة اللبنانية:

- الوقف عن تنفيذ الخطة المعلنة علنًا لإعادة 15,000 لاجئ شهريًا إلى سوريا، والالتزام بمبدأ عدم الاسترجاع، والإعتراف بأن سوريا هي بلد غير آمن، وإلغاء جميع القرارات التي تسمح بترحيل اللاجئين، بما في ذلك القرار رقم 50/أع/م ج ا د/س، الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع في 15 أبريل 2019، والقرار رقم 43830/ق.م.ع الصادر عن المديرية العامة للأمن العام في 13 مايو 2019.
- اتخاذ إجراءات فورية لوقف أي تحريض ضد اللاجئين يتم من قبل أعضاء مجلس النواب وأحزابهم والوزراء والمسؤولين السياسيين.
- وضع سياسات واضحة للتعامل مع اللاجئين والقادمين من سوريا تتوافق مع الدستور اللبناني والتزامات لبنان بموجب القانون الدولي.
- منح جميع اللاجئين الذين يعيشون في الأراضي اللبنانية حق تقديم طلبات للحصول على تصاريح إقامة قانونية والاستئناف ضد الرفض دون فرض شروط مرهقة تعيق وصولهم إلى هذا الحق.

إلى الحكومة اليابانية:

- انتهاك حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان الذي شهدناه هو انتهاك واضح للقانون الدولي وتهديد للأمن الإنساني الذي تقف اليابان ضده. يجب استخدام كافة الوسائل الدبلوماسية لوقف فوري للاعتقالات والترحيلات للاجئين السوريين من قبل الجيش اللبناني.

إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

- تفعيل دور مكتب الحماية التابع للمفوضية، وتوفير التمثيل القانوني، وضمانة التواجد وإمكانية الوصول في جميع أنحاء البلاد، والإجابة على الطلبات العاجلة لمساعدة اللاجئين السوريين المعرضين لخطر الترحيل.
- التأكد من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستعطي الأولوية دائمًا لحماية اللاجئين المعرضين لخطر الترحيل إلى سوريا بناء على طلب للحصول على بيانات فردية من قبل الحكومة اللبنانية.
- القيام بإجراء تقييم احتياجات مناسب لتسجيل/تعليق اللاجئين في لبنان، وفقًا للبروتوكولات/الإجراءات الرسمية لدعم وجودهم القانوني في البلاد.

إلى المانحين والمجتمع الدولي:

- الضغط على الحكومة اللبنانية لاتخاذ قرارات صارمة لمكافحة الترحيل القسري وحماية حقوق الإنسان، وحث لبنان على التراجع عن قرارات الترحيل القسري والاعتقالات التعسفية ضد اللاجئين ومدافعي حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين.
- تعزيز دور المجتمع الدولي في رصد الوضع الحقوقي في البلاد وتيسير فرص لإجراء استعراضات شاملة للوضع الحقوقي في المؤتمرات الدولية.

---

[1] UNHCR, "UNHCR Lebanon at a glance," https://www.unhcr.org/lb/at-a-glance (visited 28th May 2023)

[2] 805,326 of the 1.5 million Syrian refugees who were registered with the UNHCR office in Lebanon are receiving protection from UNHCR. But the UNHCR stopped the registration of the Syrian refugees in 2015 because the Lebanese general security requested to stop registering the refugees and many unregistered refugees receive little protection from UNHCR.

[3] UNHCR, "Lebanon", https://www.unhcr.org/countries/lebanon (visited 4th July)

[4] ACHR, "Lebanon's Violation of Human Rights Through The Forced Deportation Of Refugees," https://www.achrights.org/en/2023/05/19/13160/ (visited 28th, May 2023).

[5] Ibid.

[6] United Nations, Treaty Series, vol. 1465, p.85

[7] UN Treaty Body Database,n.d., "Ratification Status for Lebanon" https://bit.ly/3rbNrVZ.

[8] Global Detention Project, "Country Detention Report Immigration on Detention in Lebanon: Deprivation of Liberty at the Frontiers of Global Conflict", February 2018, https://bit.ly/3IUEq9q.

[9] United Nations, Treaty Series, vol. 1465, p.85. Article 3

[10] UN General Assembly, Universal Declaration of Human Rights, 10 December 1948, 217 A (III), available at: https://www.refworld.org/docid/3ae6b3712c.html